ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

جودة التعليم العالي في الجزائر
ـمقاربة نظرية تحليلية في ضوء واقع البحث العلمي كمؤشرـ

The quality of higher education in Algeria
An analytical theoretical approach in light of the reality of scientific research as an indicator.

نصيرة بونويقة

جامعة محمد بوضياف (المسيلة)، nacera.bounouiga@univ-msila.dz

تاريخ الإستلام: 10/ 01 / 2021 **تاريخ القبول**: 13/ 03 / 2022 **تاريخ النشر**: 05/ 04 / 2022

ملخص:

أصبح تقدم المجتمعات مؤخرا مرهونا بما يحققه التعليم فيها من تطور، وهذا الأخير لا يتأتى دون العمل الدائم على خلق التميز، وضمان النوعية الجيدة في كل مراحله، وخاصة التعليم العالي منه، فاتبعت أساليب جديدة ورصدت الموارد، ووضعت البرامج والاستراتيجيات بدل التقليدية، بغرض تحقيق ما يصطلح عليه بالجودة والنوعية في التعليم العالي، غير أن إسقاطا بسيطا لأي من هده المعايير أو البعض من مؤشراتها فقط على واقع التعليم العالي عموما والجامعة خصوصا في الجزائر يجعلنا نتحدث عن الرداءة بدل الجودة والتدهور بدل التقدم .

وعليه جاءت ورقتنا البحثية هذه تشخيصية، للمعايير النظرية المتعارف عليها لتحقيق الجودة، وبالمقابل واقع البحث العلمي في الجزائر كأحد المؤشرات المرتبطة بمعيار جودة هيئة التدريس (الأساتذة)، باعتباره أحد أهم وظائفها الطبيعية المرتبطة بها في أية جامعة.

الكلمات المفتاحية: بحث علمي ؛ تعليم عالي ؛جودة ؛ جامعة ؛ واقع.

***

Abstract:

The progress of societies has recently become dependent on the development achieved by education, and the latter cannot be achieved without permanent work to create excellence and ensure good quality in all its stages, but a simple projection of any of these standards or some of their indicators only on the reality of higher education in general and the university in particular in Algeria, makes us talk about mediocrity instead of quality and deterioration instead of progress.

In this research, we will review the generally accepted theoretical standards for achieving quality, and in turn, the reality of scientific research in Algeria as one of the indicators associated with the quality standard of the faculty (professors), as it is one of its most important natural functions associated with it in any university.

Keywords: *higher education ; Quality ; reality ; scientific research ; university.*

1ـ مقدمة:

يشهد العالم اليوم تطورات وتغيرات كبيرة وسريعة في جميع ميادين الحياة، بحيث ساهمت هذه التطورات في تغيير العديد من المفاهيم الراسخة في الأذهان منذ زمن بعيد، حيث وجدت شعوب العالم نفسها، أمام ضرورة مواكبة هذه التحولات، ومن أجل ذلك أضحى من الضروري البحث عن المحرك الأساسي الذي تعتمد عليه في نهضتها والمتمثل في عنصرها البشري أو موردها البشري وذلك بتنميته، الأمر الذي لا يتم إلا في ظل التعليم بجميع مراحله، وخاصة منها، التعليم العالي.

فالتعليم العالي يحظى باهتمام متزايد في معظم المجتمعات المتقدمة وحتى البعض من المجتمعات المتخلفة التي اقتنعت بأنه لا حل لها لإحداث نهضة تنموية حقيقية سوى بالارتقاء بهذا القطاع الاستراتيجي، أين أصبح يعرف العديد من المبادرات لتطويره ليصبح أكثر قدرة على مواجهة الديناميكيات الحاصلة على المستوى العلمي والتكنولوجي عالميا لإعطاء أفضل الكفاءات للمجتمع لتكون هذه الأخيرة قادرة على مواكبة كل تحديات العصر، في مقدمتها التسابق على اكتساب الريادة في كل المجالات الحياتية، أو ما يصطلح عليه "بالتميز" والذي يعني السعي نحو الحصول على الجودة، والذي أصبح مطلبا ملحا في الآونة الأخيرة، خاصة مع زيادة القدرات والمهارات من جهة، وتنوع البدائل العلمية والتعليمية من جهة أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار للفروق المادية والمعنوية والثقافية بين المجتمعات وبين أفراد المجتمع الواحد. فكان الهدف من هذه الورقة البحثية هو إجراء دراسة نظرية تحليلية لواقع البحث العلمي في الجزائر كأحد المؤشرات المرتبطة بمعيار جودة هيئة التدريس

2ـ مقاربة مفاهيمية:

1.2ـ مفهوم التعليم العالي:

أشارت الدراسات إلى وجود مؤسسات التعليم العالي منذ مئات السنين، إذا ما اعتبرنا أن هذه المؤسسات هي الجامعات، وأخذا بالتعريف الذي يعتبر الجامعة هي ذلك المكان الذي يتحد أو يجتمع فيه الأفراد للتعلم، هؤلاء الأفراد هم الأساتذة والطلاب، (محمد منير مرسي، 2002، ص59)، هذا التحديد ومع التطور الحاصل عبر الزمن، أصبح يطرح مسألة، طبيعة هذه المؤسسات، من حيث طبيعة التعليم الذي تقدمه، هل هو عال؟ كمعيار بمعنى أن تمنح المؤسسة لطلابها درجة علمية أعلى من التعليم العام الذي تقدمه مؤسسات تعليمية أخرى.

وعموما يمكن اعتبار التعليم العالي، على أنه كل أشكال التعليم التي تمارسها مؤسسات من جامعات، معاهد، مدارس عليا....إلخ، وذلك في مستويات تعليمية تعقب المرحلة الثانوية والحصول على شهادتها، (عبد الله جمعة الكبيسي، محمود مصطفى قمبر، 2001).

أما التعليم العالي في الجزائر فقد حُدد في الجريدة الرسمية بأنه، كل نمط للتكوين أو للبحث، يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة، وتتكون مؤسساته من الجامعات، المراكز، الجامعة، المدارس العليا، المعاهد. (الجريدة الرسمية، 1999).

2.2-مفهوم الجودة:

شكلت الجودة أحد أهم المواضيع المدروسة من طرف علم إدارة الأعمال (Management) في العقدين الأخيرين، حيث كان الاهتمام بها في المؤسسات الاقتصادية في إطار احترام المنافسة والتوجه نحو

إيجاد أفضل أشكال إرضاء الزبائن، وبذلك رسمت المؤسسات الخاصة اليابانية والأمريكية استراتيجيات تقوم على الجودة الشاملة، وبالنظر للنجاح الكبير الذي حققته، بدأ انتشار مبادئ الجودة في المؤسسات التي تضطلع بتقديم الخدمة العمومية، بما فيها مؤسسات التعليم العالي.

حيث عرفت الجودة بأنها طريقة للمحافظة على مستوى جيد للمعايير، كما عرفت بأنها مجموعة الصفات المميزة للمنتج أو النشاط أو العملة أو المؤسسة أو الشخص والتي تجعله ملبيا للحاجات المعلنة والمتوقعة، أو قادرا على تلبيتها (أمل فتحي عقل، 2009).

أما الجودة التعليمية فتعرف بأنها مجموعة من الخصائص التي تعبر بشمولية ودقة عن التربية، متضمنة الأبعاد المختلفة لعملية الجودة، من مدخلات وعمليات ومخرجات، والتي تتناسب وأهداف المجتمع المرجوة.

كما عرفت بأنها عملية تشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته من مناهج دراسية وبرامج تعليمية وأبحاث علمية وطلاب ومباني ومرافق وأدوات وتوفير الخدمات للمجتمع المحلي والتعليم الذاتي الداخلي، (أمل فتحي عقل، 2009).

وهناك من عرف جودة التعليم العالي بتركيزه على الطالب باعتبارها، استراتيجية إدارية مستمرة التطوير، تنتهجها المؤسسة التعليمية معتمدة على مجموعة من المبادئ، وذلك من أجل تخريج مدخلها الرئيسي وهو الطالب على أعلى مستوى من الجودة، من كافة جوانب نموه العقلية، النفسية، الاجتماعية والخلقية، من أجل إرضائه، ولكي يصبح مطلوبا بعد تخرجه في سوق العمل، والغاية من ذلك إرضاء كل أجهزة ومؤسسات المجتمع المستفيدة من هذا المخرج (محمود قمبر، 2006).

وخلاصة القول أن الجودة كمفهوم مرتبطة بالتميز والرقي والازدهار على جميع الأصعدة، بمعنى التميز عن الآخرين، عن طريق الملاءمة مع الغايات أو المدخلات مع الطموحات لتحقيق درجة عالية من الرضا، سواء من حيث الطلبة الوافدين، أو المتخرجين، وحتى في علاقة مؤسسات التعليم العالي مع المؤسسات الأخرى، خاصة المؤسسات الاقتصادية، أو متطلبات السوق الداخلية والدولية، وعليه فمفهوم الجودة ينبغي أن ينطلق من مجموعة من المنطلقات المجتمعية، أيديولوجية، ثقافية، اجتماعية واقتصادية وحتى سياسية.

3.2-البحث العلمي:

إذا كان التعليم والتكوين هو الوظيفة الأولى للجامعة، فإن البحث العلمي هو الوظيفة الثانية والأساسية لها، باعتبارها تبرز درجة العطاء للأستاذ الباحث من ناحية، وحقيقة العلاقة التي تربط الجامعة بالمجتمع ومؤسساته، فالبحث العلمي هو المحرك الحقيقي للعملية التنموية في الدول المقدمة، أين تعطي الحكومات أهمية بالغة لهذه الوظيفة في الجامعة، بتوفيرها للمناخ الملائم والمساعد على البحث من جهة، وتعطي مكانة اجتماعية ومهنية مرموقة للأساتذة الباحثين، ويظهر ذلك في ما يخصص للبحث العلمي من مصادر تمويل مادي ضخمة من الميزانيات المالية العامة القومية، والتسهيلات القانونية والتشريعية وتجسيد نتائج البحوث في شكل استراتيجيات وبرامج تنموية في مختلف المجالات.

والبحث العلمي عموما هو: عملية هادفة ومنظمة ومضبوطة، تتبع المناهج العلمية بوسائلها وأدواتها وتقنياتها وخطواتها، بغرض الوصول إلى معارف جديدة فيما يتعلق بحل مشكلة قائمة، أو تطبيق

نظرية ما على أرض الواقع، والبحث العلمي من أهم نشاطات الأستاذ الجامعي، والذي يعتمد عليه كمعيار في مختلف الترقيات العلمية والإدارية والوظائف التي تُسند له بالموازاة للتدريس، كما يعتبر أساس وقاعدة التنمية الحقيقية في كل المجالات (مدني بن شهرة، 2009).

ويتمثل البحث العلمي في مختلف أنشطة الأستاذ الجامعي وإنجازاته المادية والفكرية من: مقالات، كتب، مطبوعات، تظاهرات علمية، أيام دراسية، مؤتمرات، مشاريع منجزة، اختراعات وابتكارات.

3-معايير الجودة في التعليم العالي (مقاربة نظرية):

تختلف المعايير المحددة لجودة التعليم العالي من بلد لآخر، غير أنه يمكن إيجاد بعض التوافق حول مجموعة من المتغيرات العامة والتي تعد من الركائز الأساسية لصنع التميز والرقي لهذا القطاع الحساس، وعموما يمكن الإشارة إلى خمس (05) معايير هامة:

1.3-جودة الطلبة:

باعتبار الطلبة هم مخرجات الجامعة الأساسية ودليل وصولها إلى درجة من الموفقية في وظيفتها أو العكس، فإن تحسين الخدمات المقدمة لهذه الفئة هي تعكس جودتها، ويظهر ذلك من خلال عاملين أساسيين:

1.1.3-عدد الطلبة: (نسبة عدد الطلبة إلى عدد الأساتذة) وهو عامل ومهم جدا في نجاح العملية التعليمية، فكلما كان عدد الطلبة أقل، كلما زادت فعالية هذه العملية، بإتاحة فرص اكبر وأفضل للفهم وتبادل الآراء وطرح الأفكار وزيادة درجة شرح الدروس، وكلما زادت أيضا قابلية ودافعية الطلبة للدراسة وحماسهم، وهذا هو السبب وراء تسقيف كبريات الجامعات المتميزة في العالم لعدد الطلبة المسموح بتسجيلهم سنويا، ما انعكس على جودة أداء هذه الجامعات.

2.1.3-نوعية الطلبة: أو طريقة اختيار الطلبة المقبولين في الجامعة، حيث أنه كلما كانت هناك شروط موضوعية ومدروسة، يتم وفقا لها اختيار الطلبة المسموح لهم الالتحاق بالجامعة، كلما أنقص ذلك من عشوائية التسجيل التي قد تضع الطالب غير المناسب في المكان المناسب، ما ينعكس بدوره على جودة التعليم العالي. (علي عبد ربه حسين إسماعيل، 2007)

2.3-البرامج التدريسية:

وتعرف كذلك بالمناهج الدراسية، حيث يفترض فيها أن تتلاءم وطبيعة المواد والتخصصات المدروسة ومع طبيعة العصر، لتساهم في تكوين فئة أكثر ملاءمة لمؤسسات المجتمع فيما بعد، حيث يجب مراعاة عدة عوامل في هذه البرامج، أهمها المحتويات، والأساليب المتبعة في تدريسها والإمكانيات المتاحة في هذه العملية، وطرق التدريس المتبعة، مع إخضاعها بشكل دوري للتقييم والتقويم لتتلاءم بشكل دائم ومستمر مع متطلبات المجتمع ومتطلبات العصر، ولتخدم بشكل مستمر أهداف المؤسسة الجامعية العامة المسطرة، وذلك لا يكون إلا من خلال وضع مخططات واستراتيجيات بعيدة الأمد، بما يبقي الجامعة في علاقة موجبة (إيجابية) ودائمة ومستمرة مع محيطها الاجتماعي العام (المجتمع).

3.3-جودة هيئة التدريس:

ويقصد بها مختلف المؤهلات والإمكانيات، النفسية، الشخصية والمعرفية للأستاذ والتي تلعب دورا محوريا في جعله يساهم بإيجابية وفعالية في نجاح العملية التعليمية بما يخدم أهداف وسياسات ومصالح المجتمع العامة، حيث أنه في غياب هيئة تعليمية فاعلة وقادرة على خلق وتدعيم الجودة داخل مؤسسات التعليم العالي فإن باقي المتغيرات الأخرى في مقدمتها البرامج والمناهج، لن تحقق المرجو منها، مهما بلغت جودتها وقدراتها وإمكانياتها، فالأستاذ أو المدرس مهما اختلفت وجهات النظر في تصنيفها له من حيث مرتبته في الأولويات، فإنه يبقى حجر الزاوية في العملية التعليمية باعتباره الأقدر والأكفأ على تجسيد كل البرامج على أرض الواقع في حال توفرت البيئة والمناخ الملائمين لذلك، شريطة قناعته بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقه وأهمية وظيفته لمؤسسته والمجتمع ككل. (محمد رشيد الفيل، 2000)

4.3-النزاهة الإدارية:

ويقصد بها توفر فئة مسؤولة عن قيادة المؤسسات الجامعية والهيئات التي تتعامل معها بشكل مباشر، حيث تكون على درجة من النزاهة في تعاملها مع الجميع داخلها ومع المحيط، وهذا يتطلب جودة في الإطارات القيادية للمؤسسات الجامعية، بما يمكنها من أداء المهام الموكلة لها، على أفضل وجه، وكذا القدرة على بلوغ أهداف المؤسسة وبالتالي أهداف الجماعة، بخلق جو من التفاعل الإيجابي الفعال بين الأعضاء، والسماح بالتنافس البناء والتفاعل بين العناصر الفاعلة في الجامعة، بكل شفافية ومصداقية، إذ أنه في ظل غياب هذا النوع من القيادة، تغيب الثقة عند كل الأطراف ما يرفع من درجة الإحباط، والحماس والرغبة في العمل المتقن ما ينعكس سلبا على جودة أداء الفئات والأطراف الأخرى الفاعلة في المؤسسة الجامعية، في مقدمتها الأساتذة والطلبة.

5.3-جودة الإمكانيات المادية المتاحة:

ويقصد بذلك التمويل المادي أو الإمكانيات المرصودة للنهوض والارتقاء بالتعليم العالي، حيث أن جودة التعليم العالي تابعة للتمويل المادي، حيث من شأن الإمكانيات المادية، تذليل الصعاب وتقليل المشكلات وتسهيل مهام كل الأطراف والتشجيع والتحفيز على تجويد العمل في حد ذاته، وللرفع من حجم هذه الإمكانيات يتوجب تنويع مصادر التمويل وديمومتها واستمراريتها، مع تحسين طرق تسييرها بما يخدم الأهداف المرجوة منها، دون تبديد أو تبذير، وتشمل الإمكانات المادية، الاعتمادات المالية المخصصة للتسيير الحسن لشؤون المؤسسة التعليمية، البنية التحتية الضرورية والتي تكفي الجميع، ومختلف الأدوات والوسائل الضرورية للعملية التعليمية بما يتماشى والتطور العلمي والتكنولوجي الذي بلغته المجتمعات الرائدة، مع خضوعها للتجديد المستمر والدائم وفقا للتطورات الحاصلة.

بالإضافة لهذه المعايير الخمسة الأساسية المحددة لدرجة جودة التعليم العالي وضعت معايير أخرى يمكن ذكر بعضها، خاصة تلك التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وتتمثل خاصة في:

-وضوح رسالة الجامعة ودقة أهدافها المرسومة.

-التخطيط المستمر وتقويم العملية التي تؤديها الجامعة كلها.

-حسن تنظيم كل شؤون الجامعة بما يخدم مصالحها ومصالح المجتمع.

-جودة الخدمات الطلابية.

-جودة الخدمات المكتبية.

-جودة البنية التحتية والمادية.

-الانفتاح على المحيط الخارجي.

4-أهم تحديات الجودة في التعليم العالي في الجزائر:

جدول رقم 1: يوضح ترتيب بعض الدول العربية عالميا وعربيا من حيث جودة التعليم العالي أواخر 2017.

الدولة	الترتيب عربيا	الترتيب عالميا
قطر	1	4
الإمارات العربية المتحدة	2	10
لبنان	3	25
البحرين	4	33
الأردن	5	45
السعودية	6	54
تونس	7	84
الكويت	8	97
المغرب	9	101
عمان	10	107
الجزائر	11	119
موريتانيا	12	134
مصر	13	139

المصدر: من إنشاء الباحثة بالرجوع للإحصائيات التي نشرتها كنوز نت، بتاريخ: 2017/10/12.

يتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه احتلال الجزائر لمراتب متأخرة جدا من حيث جودة التعليم العالي فيها مقارنة مع بعض الدول الأخرى التي حققت تقدما ونتائج جيدة في هذا المجال، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على وضعية يمكن وصفها بالكارثية يشهدها قطاع التعليم العالي ككل، ولعل السبب في ذلك التردي المسجل في أغلب معايير الجودة المعتمدة عند التصنيف، وبشكل خاص منها، ما تعلق بفئة هامة جدا تشكل أبرز الركائز التي ينهض عليها قطاع التعليم العالي ككل، ألا وهي، هيئة التدريس، ولكي لا نغوص في تحليل هذا المعيار بالتفصيل سنأخذ بالتحليل واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية باعتباره الوظيفة الهامة الثانية للأستاذ الجامعي بعد التدريس، ومقارنته بواقعه في دول حققت درجات متقدمة جدا فيه وبالتالي الأخذ به كمؤشر تقاس به جودة هيئة التدريس بالإضافة إلى مخرجاتها البشرية متمثلة في الطلبة الخريجين من حملة الشهادات الجامعية المختلفة.

فالمؤسسات الجامعية في الدول المتقدمة لم تبق مجرد مؤسسات تعليمية تقدم خدمات التعليم والتكوين ومنح الشهادات للخريجين، بقدر ما هي محور أساسي للعملية التنموية ككل، فالتطور الحاصل

على المستوى المادي الاقتصادي والمنعكس في تطور مختلف مؤسسات المجتمع إنما نتاج غير مباشر لتلك العلاقة المفصلية التبادلية بين هذه المؤسسات والمؤسسات الجامعية بما ينتجه باحثوها من أبحاث ودراسات، بحيث يتم استغلال نتائجها بشكل فعلي ودائم، ما جعل من الجامعات مؤسسات ذات أبعاد تقنية، صناعية وتكنولوجية، فظهرت المنافسة بين الجامعات على تقديم أحسن الخدمات وإقامة الروابط مع مؤسسات المجتمع المختلفة بما يعود بالفائدة على الجانبين، فالجامعات فضلا عن حصولها على بعض مصادر التمويل تجد فضاء يساهم في عملية تكوين طلبتها ميدانيا، وفضاء آخر لتشغيلهم فيما بعد، والمؤسسات تستفيد من ورش التكوين التي ينظمها أساتذة الجامعات لموظفيها، ونتائج أبحاث يتسعان بها في تطوير القدرات الأدائية والإنتاجية لمختلف المؤسسات ما يجد أثره الإيجابي على المجتمع ككل.

فإذا كان الخطاب السياسي والأكاديمي والإعلامي يبرز أهمية البحث العلمي في عملية التنمية المجتمعية فإن الواقع يؤكد عكس ذلك تماما. ولتوضيح هذا نستعرض أبرز معوقات البحث العلمي في الجزائر ونتائجها.

1.4-معوقات البحث العلمي في الجزائر:

يفتقر البحث العلمي في الجزائر إلى أبرز مقوماته ومحفزاته الأساسية وهي:

1.1.4-بيئة ملائمة للبحث العلمي: أو مناخه، حيث أن أقل ما يمكن أن يوصف به هذا الأخير أنه غير مشجع تماما على البحث، بسبب سوء تنظيم وسوء تسيير القطاع مع لا مبالاة المسؤولين بأهميته، أي لا توجد إرادة ورغبة حقيقية لتطويره مع استمرارية مركزية تسييره، فضلا عن جودة القوانين والتشريعات التي تسير البحث، مع التأكيد على ضرورة التقيد باحترام هذه القوانين أكثر من التركيز على الأهداف والنتائج المتوخاة من عملية البحث في حد ذاتها، مع عدم إجراء عمليات تقييمية دورية للعمل على تقويم حال قطاع البحث العلمي ككل، أين نجد القانون الأخير رقم 15-21 الذي صدر بتاريخ 30 ديسمبر 2015 (الجريدة الرسمية، 2015،). والمتضمن للقانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والذي يحدد القواعد الأساسية التي تحكم البحث العلمي وتجعل منه أولوية وطنية، كل مواده، نظرية بعيدة عن الواقع، لعدم تحديدها لآليات وطرق تطبيقها ميدانيا مثل: (ضمان ترقية البحث العلمي، فهم تحولات المجتمع، ترقية وظيفة البحث العلمي، تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد)، وهي كلها مواد بقيت إلى يومنا هذا حبرا على ورق، في ظل استمرارية اللامبالاة في التوظيف وعدم مراعاة التخصصات، والاحتكام للمحسوبية والعلاقات الشخصية غير الموضوعية، وقلة الميزانيات المالية المخصصة للقطاع مع سوء تسيير ما هو متاح منها، بسبب عدم الاحتكام للكفاءة في هذه العملية.

2.1.4-التمويل:

بالنظر لأهميته فإن البحث العلمي يحتاج إلى إمكانيات مادية كبيرة ما يجعل الدول التي تعي أهميته تنفق أموالا طائلة من ميزانياتها عليه في حين تبقى نسبة الإنفاق عليه في الدول المتخلفة ضعيفة جدا، بالإضافة إلى مساهمة القطاع الصناعي بشكل فعال في عملية تمويل البحث العلمي، حيث تقع ما نسبة 73.5% من مجمل الميزانية المخصصة للبحث على عواتق مؤسسات القطاع الصناعي، في الوقت الذي تنفق فيه هذه الأخيرة 19.9% فقط في الدول المتخلفة.

أما الإنفاق العام على قطاع البحث العلمي في الجزائر مثلا فإنه لا تصل 1% من الميزانية العامة سنويا، وهي نسبة ضعيفة جدا، حيث أن التمويل الذي يستفيد منه البحث العلمي، كلما كان كافيا كلما انعكس ذلك بالإيجاب على النواحي التالية:

-تسهيل مهمة الباحث المتعلقة بتكلفة البحث.

-توفير الجهد والوقت في عملية البحث.

-التحفيز النفسي للأستاذ الباحث بما يجود من النتائج البحثية.

-ضمان استمرارية البحث العلمي بما يعطي نتائج أكثر دقة ومصداقية. (صالح فيلالي، 2004)

3.1.4-استراتيجية واضحة المعالم والأهداف للبحث العلمي:

لكي يؤدي البحث العلمي الدور المنوط به في المجتمع، وهو خدمة وترقية والنهوض بمختلف القطاعات بما يتماشى ومتطلبات العصر، يجب وضع استراتيجيات واضحة من حيث مقوماتها وأهدافها وإمكانياتها المتاحة، أين تحتكم بالدرجة الأولى إلى الموضوعية ومصداقية الجهات التي تشرع أو تسير أو تنفذ هذه الاستراتيجيات، وليس كما هو في الجزائر اللامبالاة وعدم الاكتراث بواقع البحث والتي تطبع كل الهيئات والمستويات، من أعلاها إلى أدناها، بحيث نستشف العشوائية وسوء التسيير والتنظيم للبحث العلمي في جامعاتنا، ما جعل أغلب الأساتذة، يكتفون بالوظيفة الأولى فقط (التدريس)، وبعيدين كل البعد عن البحث بما يخدم حتى تجديد العملية التعليمية وإثرائها بالنظر للتداخل الموجود بين الوظيفتين.

هذه المقومات الثلاث الأساسية للبحث بسبب الافتقار إليها في الجزائر، انعكس غيابها على الإنتاج العلمي عموما، ما جعل الجامعات الجزائرية تحتل ذيل ترتيب الجامعات عالميا.

2.4-الإنتاج العلمي في الجزائر: يظهر تدني مستوى الإنتاج العلمي في الجزائر فيما يلي:

1.2.4-المنشورات العلمية:

رغم أنه توجد في الجزائر، 106 مؤسسة تعليم عالي موزعة على 48 ولاية 50 جامعة، 13 مركزا جامعيا، 20 مدرسة وطنية عليا، 10 مدرسة عليا، 11 مدرسة عليا للأساتذة، 2 ملحقة جامعية و3 أقسام تحضيرية (موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2018)، إلا أن إنتاج هذه المؤسسات العلمي في جانبه المتعلق بالمنشورات العلمية يبقى ضعيفا جدا مقارنة مع دول أخرى، حيث أنه لم يتجاوز 5164 بحثا سنة 2015، في الوقت الذي يصل فيه عدد المنشورات العلمية في الصين حوالي 256830 منشورا سنة 2014 (تقرير اليونيسكو للعلوم، 2017). وتُعزى أهم أسباب ضعف النشر العلمي لعوامل مادية وأخرى مرتبطة بالمناخ العام للبحث العلمي، والذي يوصف بغير المشجع، في ظل ركن أغلب الأبحاث المنشورة في الأدراج ورفوف المكتبات، دون الاستفادة منها أو تفعيلها أو حتى تثمينها.

2.2.4-براءات الاختراع:

إن براءة الاختراع هي ذلك الاعتراف القانوني والمشهود له بالملكية الخاصة لاختراع ما أو ابتكار ما، والتي تسمح لمالكها باستغلالها بكل حرية شخصية، والاختراع أو الابتكار من أهم مؤشرات الإنتاج العلمي للأساتذة الباحثين في جامعات العالم، ودلالة على جودة أداء الأساتذة الباحثين، ما ينعكس على جودة التعليم العالي ككل.

جدول رقم 2: براءات الاختراع للباحثين الجزائريين إلى غاية ديسمبر 2019:

مؤسسة التعليم العالي ومراكز البحث	عدد البراءات
مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	70
مراكز ووحدات البحث لوزارة التعليم العالي	76
مراكز ومعاهد البحث خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	25
وكالة البحث لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	03
المجموع	**174**

المصدر:MESRS، عناصر الملكية الصناعية ومجموع براءات الاختراع، أفريل2015.

حيث يتضح من معطيات الجدول أعلاه بأن براءات اختراع الباحثين التابعين لمؤسسات التعليم العالي لم يتجاوز 70 فقط في الوقت الذي يصل فيه عدد براءات الاختراع في الدول المتقدمة إلى الآلاف، وهذا دلالة على ضعف الإنتاج العلمي، ذو العلاقة المباشرة بمؤسسات المجتمع الأخرى، لدى الأساتذة الباحثين، ما يطرح تساؤلا عن طبيعة العلاقة الحقيقية التي تربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي خاصة، ودورها في العملية التنموية، في ظل تدني نسبة الاختراعات والابتكارات التي من شأنها العمل على المساهمة في رفع درجة التطور العلمي ومواكبة التقدم، في مختلف المجالات.

3.2.4-المؤتمرات العلمية:

تلعب المؤتمرات والملتقيات العلمية دورا هاما في عملية تجديد الأفكار والمعلومات وحتى المهارات، بفضل ما توفره من احتكاك بين الأساتذة الباحثين، ما يعود بالفائدة على المحيط الداخلي والخارجي للجامعة على حد السواء، غير أن أغلب المؤتمرات التي تنظمها المؤسسات الجامعية تبقى مادتها العلمية بنتائجها، حبيسة الجامعة، رغم أن جميعها توصي بضرورة استفادة المحيط الاقتصادي والاجتماعي من نتائجها، إلى درجة أصبحت فيها أغلب الملتقيات لا تتجاوز في مهمتها حد اللقاء بين الأساتذة والباحثين فحسب.

5-النتائج والتوصيات:

1.5-إن البحث العلمي باعتباره من أهم مخرجات مؤسسات التعليم العالي فإن هذا المؤشر الهام من بين المؤشرات التي يقاس بها معيار جودة هيئة التدريس في الجامعة، والتي أصبحت تصنف وفقا لها المؤسسات الجامعية في العالم من حيث جودتها، ولذلك وجب التركيز عليه في وقت أصبح فيه البحث العلمي، المحك والسبيل الوحيد لتحقيق التقدم والرقي وبالتالي التميز.

2.5-رغم كل ما حقق من جهود في سبيل النهوض بالبحث العلمي، إلا أنها تبقى غير كافية وبعيدة كل البعد عما تعرفه الجامعات في العالم المتقدم، من حيث:

-تزايد المشكلات الاجتماعية التي يعانيها الأستاذ الباحث والتي تنعكس على دافعيته وأدائه وإنتاجه في الأخير.

-غياب قاعدة قانونية تتسم بالمرونة للقضاء على التسيير البيروقراطي وغير العقلاني والعشوائي لقطاع البحث العلمي، خاصة داخل الجامعة.

-الانفصال شبه الكلي بين الجامعة والمجتمع، بسبب غياب الثقة في قدرات الجامعة على التأثير بفعالية لتحقيق مستويات تنموية أفضل.

-قلة الموارد المادية المحفزة والمسهلة والمشجعة على البحث، ما يجعل من صعوباته عائقا أمام إنجاز وإتمام أغلب الأبحاث.

-غياب ثقافة تحمل المسؤولية تجاه المجتمع، من طرف القائمين على شؤون الجامعة، ما يجعل من التسيير خاضعا، للامبالاة والمحاباة وإقصاء الكفاءات، ما ينعكس على درجة الرضا، لدى أغلب الأطراف في الجامعة وخاصة الأساتذة، وغياب الرضا من أهم عوامل تقليل الجودة.

3.5-وعليه فالجودة في التعليم العالي تقتضي وجود فلسفة عامة، تجعل كل فرد من موقعه في هذا القطاع (وزارة، هيئات، جامعات....إلخ)، يبحث عن التميز، والعمل من أجل الوصول إلى الأفضل والأحسن، بشكل دائم ومستمر، وليس مجرد عملية تتحقق من خلال سن القوانين والتشريعات، التي لا تأخذ الواقع بعين الاعتبار.

4.5-ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في مجال جودة التعليم العالي، دون اللجوء إلى التقليد، وإنما الانطلاق في ذلك من مراعاة خصوصية المجتمع الجزائري أولا والجامعة الجزائرية ثانيا، بكل مقوماتها وتعقيداتها وإمكانياتها.

6-خاتمة:

لقد بلغ العالم درجة كبيرة من التطور والتقدم، والفضل في ذلك يرجع بشكل كبير إلى التعليم وخاصة العالي منه، بفضل ما يحققه من ابتكارات واختراعات وإبداع في مختلف المجالات، بحيث يتم الاستفادة منها على المستوى المجتمعي ككل، اقتصاديا واجتماعيا، أين يلعب البحث العلمي دورا كبيرا ومحوريا في هذه العملية، بحيث ينعكس إنتاجه على التطور المستمر الذي تحققه مؤسسات المجتمع، لذلك وجب الاهتمام بضرورة النهوض به من أجل تحقيق التميز، والذي يمثل أحد أوجه جودة التعليم العالي، التي لا يمكن تقييم معاييرها المختلفة (الطلبة، هيئة التدريس، النزاهة الإدارية، الإمكانيات المادية)، كل على حدى، بل هي متغيرات تتفاعل مع بعضها البعض في شكل تمفصلي ومتناغم ويؤثر كل منها على الآخر، وهذا التحليل البسيط لواقع البحث العلمي كأحد المؤسسات التي توضح واقع جودة هيئة التدريس، يوضح الوضع الحقيقي الذي يجعلنا نكاد نجزم أن " التعليم العالي في الجزائر ما زال يكافح من أجل تحقيق الجودة ، والتي مازالت ترسم فقط في التشريعات والقوانين البعيدة عن الواقع ".

المراجع:

- أمل فتحي عقل ، تطوير معايير التميز في التعليم الجامعي العالي، الأردن نموذجا، ، ط1 ،دار الخليج ، عمان، الأردن. 2009، ص60.

- مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل –التجربة الجزائرية-، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. 2009 ،ص256 .

- محمد رشيد الفيل ، البحث والتطوير والابتكار العلمي في الوطن العربي في مواجهة التحدي التكنولوجي والهجرة المعاكسة، ط1، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن. 2000 ،ص62.

- محمد منير مرسي ، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسيه، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر. 2002،ص59 .

- محمود قمبر، دراسات في التعليم الجامعي، دار الكتاب العالمي، عمان، الأردن. 2006،ص73.

- عبد الله جمعة الكبيسي ،محمود مصطفى قمبر ، دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع، ط1، دار الثقافة للطباعة، الدوحة، قطر. 2001 ،ص45.

- علي عبد ربه حسين إسماعيل ، تطوير إدارة التعليم الجامعي في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة (دراسة نظرية تطبيقية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر. 2007 ،ص237-238.
- صالح فيلالي ، ملاحظة عامة حول سياسات ديمقراطية التعليم (البحث العلمي والجزأرة)، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة، العدد 05. 2004 ،ص ص80-81.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، المؤرخ في 04 أفريل 1999.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18، لسنة 2015. ص4.
- تقرير اليونيسكو للعلوم (2017). ص18.
- موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS)، ديسمبر .2018